

قوى سياسية تطعن قانونياً بشرعية التصويت على تقسيم العراق إلى أقاليم طائفية

الشرقية - بغداد

2006-10-13

تقرير حول معارضة قانون الأقاليم

تسعى قوى سياسية وكتل نيابية عراقية إلى الطعن قانونياً وسياسياً بشرعية جلسة مجلس النواب التي صودق خلالها امس على قانون اجراءات تشكيل الاقاليم في العراق الذي يقابل برفض شعبي ويهدد بتقسيم البلاد وانهيارها.

وقال حسين الفلوجي النائب عن جبهة التوافق ان الاطراف المعارضة للقانون ستجتمع اليوم لبحث اليات الرد القانونية والسياسية على اجراءات اقرار القانون امس.

وشكك بشرعية انعقاد الجلسة وقال ان عدد النواب الذين غادروا معنا القاعة بلغ مئة وخمسة عشر إلى جانب سبعين نائبا كانوا متغيبين اصلا عن الجلسة وهو ما يؤكد عدم اكتمال النصاب في الجلسة وعدم شرعية التصويت على القانون. وقال باسم شريف النائب عن حزب الفضيلة ان الالية التي تم فيها التصويت على مشروع الأقاليم هي آلية تمرير وليست آلية بناء

واوضح في تصريح للشرقية اليوم ان هذا التوجه سيؤدي إلى مضاعفة معاناة العراقيين مشيراً إلى وجود اسبقيات في الاهتمام وخاصة موضوعي الخدمات والوضع الامني اللذين يتطلب الاهتمام بهما اولاً.

وعد النائب طه اللهيبي عن جبهة التوافق عملية التصويت التي جرى فيها تمرير مشروع الأقاليم بانها سابقة خطيرة تهدف إلى تقسيم العراق.

وأشار في تصريح للشرقية اليوم إلى ان المشروع سيقضي إلى تشكيل حكومات وليس حكومة واحدة في البلاد.

وقال في رد لسؤال عن سبل مواجهه هذا القرار ان شعب العراق بامكانه افضال هذا المشروع باستذكار الاخوة والوحدة التي تجمع ابنائه منذ الالف السنين.

هذا ويقابل مشروع الأقاليم الذي جرى تمريره في جلسة امس في مجلس النواب برفض شعبي كبير باعتباره يهدد العراق بالتقسيم وسيؤدي إلى انهياره ايضاً.